الانتقائي الذي كان يتم عبر اختيار بضع عشرات من الرجال من كل قرية. وطردهم إلى خارج الحدود لتلحق بهم عائلاتهم التي لا يمكنها الاستمرار في غياب المعيل.

وفي هذه النمطية الأخيرة من الطرد، كانت تجري بعض التعديلات الاستثنائية على القرارات الصادرة بشأنها، حيث كان يسمح لبعض المطرودين بالرجوع. وقد تبين أنه حتى عام ١٩٥٢ كان مجموع من صدرت لمصلحتهم أوامر عودة ٨٦٥ شخصاً فقط.

ومع أن أهداف الطرد كمنت، في البداية، وراء الأسباب الأمنية، إلا أنه استمر حتى بعد استتباب أوضاع الدولة وبلوغها خمس سنوات من العمر... فمثلاً، في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٣ طرد سكان قرية ام الفرح الواقعة قرب نهاريا، ونسفت منازل القرية بعد ذلك، ودمرت بأكملها[٤]. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٣، طردت سبع عائلات من قرية الريحانية في الجليل على الرغم من أن المحكمة العليا أصدرت قراراً بعدم قانونية هذا الطرد. ومن الشهود الحق على عسف تلك العملية الأخ علي اسحق عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية، الذي طرد وأهله حين كان طفلاً، مع تلك العائلات.

ويوم ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٥٦، أجبرت قبيلة البقاره على مغادرة بلدة البقاره وأراضيها بالقوة العسكرية، مما اضطرها للجوء إلى سوريا[٥].

وفي النقب، حيث كان يعيش قرابة ٤٨ ألف مواطن، عام ١٩٤٨، قامت السلطات الصهيونية بإبعاد معظم هؤلاء إلى ما وراء الحدود، ولم يبق منهم في السنوات الاولى لقيام اسرائيل سوى ١٣ ألف مواطن، وحتى هؤلاء لم يسلموا بدورهم من شبح الإبعاد والتهجير، كما جرى لعشيرة المحمديين وبعض الأفخاذ والبطون الاخرى من قبيلة العزازمة الذين طردتهم السلطات من أراضيهم وسلبتها، ثم أقامت عليها مستوطنتي حلومه وريفيفيم... وحتى في سنة ١٩٥٩، قررت السلطات طرد قبائل بدوية من النقب إلى ما وراء الحدود، ولم يلغ هذا القرار إلا بعد تدخل الامم المتحدة[٦].

وهناك العديد من القرى الفلسطينية، خالية من السكان ومهدمة كلياً، أو جزئياً. فهناك، منها، مثلاً، ٢٠ قرية في قضاء عكا، و٦٨ قرية في قضاء صفد، و٢٣ قرية في قضاء طبريا، و٢٨ قرية في قضاء بيسان، و٦ قرى في قضاء الناصرة...[٧]. بينما يعيش قسم كبير من سكان هذه القرى كلاجئين في وطنهم، كأهالي قرى: عمقا وصفورية والمجيدل، والمنصورة ومغار والكويكات والبروه والدامون والرويس وغيرها[٨].

وكانت السلطات الصهيونية قد أجلت، في أوائل السبعينات، **عرب الزنار** عن بيوتهم في الجليل الأعلى بالقوة، واستولت على أراضيهم. ويعيش بعضهم اليوم في أبو سنان.

وتواصل السلطات جهودها اليوم لتجميع عرب السواعد، وارغامهم على السكن في مناطق أخرى غير أراضيهم وقراهم، كما لا تزال تواصل محاولاتها لتهجير عرب المفجر القاطنين قرب الخضيرة[٩].